ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

التواصل السياسي في الفضاء الرقمي المغربي: دراسة في أشكال التعبئة الجديدة والتضليل الرقمي

Political Communication in the Moroccan Digital Space: A Study of New Forms of Mobilization and Digital Disinformation

الباحث عز العرب الغازي
طالب باحث بسلك الدكتوراه
مختبر الدراسات السياسية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

ملخص:
تتناول هذه الدراسة إعادة تشكيل التواصل السياسي داخل الفضاء الرقمي المغربي، بوصفه مجالا تتقاطع فيه دينامية مزدوجة: توسع إمكانات التعبئة والمشاركة المواطنة من جهة، وتنامي مخاطر التضليل الرقمي التي تهدد سلامة الفضاء العمومي الديمقراطي من جهة ثانية. ينطلق التحليل من فرضية مفادها أن المنصات الرقمية أفرزت ذخائر جديدة للفعل الاحتجاجي تجاوزت جزئيا الوساطة التقليدية للأحزاب والإعلام الرسمي، كما تجلى ذلك من حركة عشرين فبراير سنة 2011 إلى احتجاجات الجيل الرقمي سنة 2025. وتقابل الدراسة بين البعد التمكيني للفضاء الرقمي وبين بعده الإشكالي المرتبط بانتشار الأخبار الزائفة والتلاعب المنظم بالرأي العام. وتخلص، اعتمادا على مقاربة وصفية تحليلية مدعمة بالتحليل القانوني المعياري وبإحالات مقارنة، إلى أن الإطار القانوني المغربي ما يزال مجزأ وذا طابع تفاعلي زجري متأخر عن سرعة التحولات الرقمية، وأن ضبط التضليل يطرح توترا بنيويا بين حماية حرية التعبير وصون نزاهة العملية الديمقراطية. وتدافع الدراسة عن الانتقال من منطق التجريم الشامل نحو نموذج تنظيمي متوازن يقوم على التنظيم المشترك والشفافية والتربية الإعلامية والضمانات القضائية.

الكلمات المفتاحية: التواصل السياسي؛ الفضاء الرقمي؛ التعبئة الاحتجاجية؛ التضليل الرقمي؛ حرية التعبير؛ المغرب.

Abstract
This study examines the reconfiguration of political communication within the Moroccan digital space, understood as a field shaped by a twofold dynamic: the expansion of mobilization and citizen participation on the one hand, and the rise of digital disinformation threatening the integrity of the democratic public sphere on the other. The analysis proceeds from the hypothesis that digital platforms have produced new repertoires of protest that partly bypass the traditional mediation of political parties and official media, as evidenced from the February 20 Movement of 2011 to the digital-generation protests of 2025. The study contrasts the empowering dimension of the digital space with its problematic dimension, linked to the spread of false news and the organized manipulation of public opinion. Relying on a descriptive-analytical approach supported by normative legal analysis and comparative references, it concludes that the

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Moroccan legal framework remains fragmented and marked by a reactive, repressive logic that lags behind the pace of digital transformation, and that regulating disinformation raises a structural tension between protecting freedom of expression and safeguarding the integrity of the democratic process. The study argues for a shift away from blanket criminalization toward a balanced regulatory model grounded in co-regulation, transparency, media literacy, and judicial guarantees.

Keywords: Political communication ; Digital space; Protest mobilization; Digital disinformation; Freedom of expression; Morocco.

مقدمة

لم يعد التواصل السياسي في المغرب، شأنه شأن باقي المجتمعات المعاصرة، حكرا على القنوات التقليدية من أحزاب ونقابات وصحافة مكتوبة وإعلام عمومي، بل انتقل جزء وازن منه إلى فضاء رقمي بات يشكل ساحة موازية لإنتاج المعنى السياسي وتداوله. وتدل المعطيات الكمية على عمق هذا التحول؛ فقد ناهز عدد مستعملي الأنترنت بالمغرب 35,5 مليون مستعمل مع نهاية سنة 2025، أي ما يعادل نسبة ولوج تقارب 92 في المائة من مجموع السكان، فيما تجاوز عدد المنخرطين النشطين في الشبكات الاجتماعية 22 مليون مستعمل، مع هيمنة منصات بعينها كفيسبوك ويوتيوب وتيك توك وإنستغرام[1]. وقد حولت هذه الكثافة الرقمية الهاتف الذكي إلى أداة مركزية للتعبير والمشاركة، وأعادت رسم العلاقة بين المواطن والشأن العام على نحو لم يكن متاحا في ظل البنية الإعلامية الكلاسيكية.

ويحيل مفهوم التواصل السياسي في دلالته الواسعة على مجموع عمليات إنتاج الخطاب السياسي وتبادله بين الحكام والمحكومين والفاعلين الوسيطين، بما يشمل الإقناع وصناعة الرأي وتأطير القضايا العمومية. وقد بنى يورغن هابرماس تصوره للمجال العمومي بوصفه فضاء وسيطا بين الدولة والمجتمع، تتشكل في كنفه إرادة جماعية عبر النقاش العقلاني الحر بين المواطنين[2]. غير أن انتقال هذا المجال إلى البيئة الرقمية قلب كثيرا من مسلماته؛ فلم يعد الفضاء العمومي مجالا متجانسا تحكمه قواعد التداول النقدي، بل غدا شبكة متشظية من المنصات يتنازعها منطق الانتشار الفيروسي للمحتوى وخوارزميات ترتيب الأولويات. وفي هذا الأفق يقدم مانويل كاستلز قراءة دقيقة حين يعتبر أن السلطة في مجتمع الشبكات صارت رهينة بالقدرة على التحكم في تدفقات الاتصال وصياغة المعنى داخل العقول[3].

وتتقاطع داخل هذا الفضاء ظاهرتان متلازمتان تشكلان موضوع هذه الدراسة. فمن جهة أولى، أتاحت المنصات الرقمية أشكالا غير مسبوقة من التعبئة الجماعية، تجاوزت الأطر التنظيمية الصلبة نحو نماذج شبكية أفقية يحركها أفراد متفاعلون أكثر مما تحركها هياكل قارة. ومن جهة ثانية، فتحت البنية ذاتها الباب أمام تدفق غير مضبوط للمضامين المضللة والأخبار الزائفة، بما يهدد سلامة النقاش العمومي ويقوض الثقة في المعلومة وفي

1 DataReportal, We Are Social & Meltwater, Digital 2026: Morocco, publie fin 2025 (donnees a octobre 2025) : 35,5 millions d'internautes, soit un taux de penetration de 92,2 %, et 22,8 millions d'identites actives sur les reseaux sociaux.

2 Habermas, J. (1991). The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society (T. Burger, Trans.). Cambridge, MA: MIT Press. (Ouvrage original publie en 1962).

3 Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford: Oxford University Press, p. 3 et suiv.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

المؤسسات معا. والعلاقة بين الظاهرتين ليست علاقة تضاد بقدر ما هي تلازم بنيوي؛ فالخصائص التقنية نفسها التي تيسر التعبئة الديمقراطية هي التي تسهل في الآن ذاته التلاعب بالرأي العام.

وقد عرف المغرب خلال العقد ونصف العقد الأخيرين مسارا دالا في هذا الباب. فمنذ انطلاق حركة 20 فبراير سنة 2011 من دعوات أطلقت على فيسبوك، مرورا بحراك الريف الذي اشتعل فتيله بمقطع فيديو متداول، وصولا إلى احتجاجات جيل زد 212 التي تشكلت سنة 2025 عبر خوادم تطبيق ديسكورد ومنصتي تيك توك وإنستغرام، ترسخ نمط جديد من الفعل الاحتجاجي يجد في الرقمي بيئته الأصلية لا مجرد أداة مساعدة[4].

ورافق هذا المسار تناميا موازيا لظواهر التضليل، من الشائعات المنظمة إلى حملات التشهير والتلاعب بالمعطيات، مما جعل ضبط الفضاء الرقمي قضية عمومية ملحة استدعت تدخل المشرع والمؤسسات.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من تقاطعه بين حقول معرفية متعددة، تجمع علوم الاتصال والسوسيولوجيا السياسية والقانون العام، بما يجعله موضوعا خصبا للمقاربة البينية. فمن الناحية النظرية، يسهم البحث في فهم التحولات التي تطرأ على مفاهيم تأسيسية كالمجال العمومي والمشاركة السياسية والوساطة في ظل الثورة الرقمية. ومن الناحية العملية، يكتسي الموضوع راهنية متجددة في ضوء تتالي المحطات الاحتجاجية الرقمية وتنامي القلق العمومي والمؤسساتي من ظاهرة الأخبار الزائفة. وقد جاءت احتجاجات سنة 2025 لتعيد طرح هذه الأسئلة بحدة، إذ كشفت عن قدرة جيل رقمي جديد على تنظيم نفسه خارج كل وساطة تقليدية، وعن هشاشة الأدوات الكلاسيكية في استيعاب هذا النمط من الفعل أو ضبطه. غير أن الكتابات التي تناولت الحالة المغربية ظلت في الغالب موزعة بين مقاربات إعلامية تركز على التعبئة وأخرى قانونية تنشغل بالزجر، دون أن تجمع بين البعدين في تحليل مندمج يربط بين دينامية التعبئة الرقمية ونقيضها التضليلي ضمن إطار قانوني واحد، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في سده.

من هذا المنطلق تتحدد الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في السؤال الآتي: كيف أعاد التواصل السياسي الرقمي تشكيل أشكال التعبئة والمشاركة السياسية في المغرب، وإلى أي حد يستطيع الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني أن يوفق بين ضمان حرية التعبير في الفضاء الرقمي ومواجهة مخاطر التضليل دون أن ينزلق نحو التضييق على الحق الدستوري في التعبير والإعلام؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية فرضيتان أساسيتان. تقوم الأولى على أن الفضاء الرقمي أحدث نقلة نوعية في أنماط التعبئة، انتقالا من نموذج هرمي تؤطره الوساطات الحزبية والنقابية نحو نموذج شبكي لامركزي يستند إلى منطق الفعل الترابطي والمشاركة الفردية المعممة. وتذهب الثانية إلى أن التضليل الرقمي يشكل التهديد المقابل لهذه الدينامية، وأن الترسانة القانونية المغربية، رغم تطورها، تبقى متوترة بين منطقي حماية الحريات وضبط المجال، بما يحد من نجاعتها في معالجة الظاهرة.

وقد اقتضت معالجة هذه الإشكالية الجمع بين مناهج متكاملة. فقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتفكيك مفاهيم التواصل السياسي الرقمي والتعبئة والتضليل وبيان أسسها النظرية، ووظفت منهج دراسة الحالة لتتبع مسار التعبئة الرقمية بالمغرب عبر محطاته الكبرى، واستندت إلى المقاربة القانونية لتحليل النصوص التشريعية

4 Pour une vue d'ensemble du parcours, voir : Al Jazeera Centre for Studies, Les reseaux sociaux et l'espace public au Maroc : manifestations de controle et de democratisation, 2015 ; et sur les manifestations de 2025 : France 24, 30 septembre 2025.

والتنظيمية المؤطرة للفضاء الرقمي وقياس مدى ملاءمتها لخصوصيات الظاهرة الرقمية.
وفي سبيل ذلك، استثمر البحث رصيدا متنوعا من المصادر، يجمع بين الأدبيات النظرية المرجعية في علوم الاتصال والحركات الاجتماعية، والنصوص القانونية الوطنية ذات الصلة، والتقارير والمعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستعمال الرقمي بالمغرب، فضلا عن متابعة المحطات الاحتجاجية الكبرى بوصفها مادة تجريبية لاختبار الفرضيات.
وتبعا لطبيعة الموضوع، تنتظم هذه الدراسة وفق بناء ثنائي. يخصص المبحث الأول للتواصل السياسي الرقمي وتحول أنماط التعبئة في المغرب، انتقالا من الأسس النظرية للمجال العمومي الرقمي إلى التطبيقات العملية للتعبئة اللامركزية. فيما يعالج المبحث الثاني ظاهرة التضليل الرقمي ورهانات تأطيرها القانوني، من خلال الوقوف على أشكالها وآلياتها أولا، ثم على حدود الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي في مواجهتها ثانيا.

المبحث الأول: التواصل السياسي الرقمي وتحول أنماط التعبئة في المغرب

أفضى تعميم استعمال الأنترنت والشبكات الاجتماعية إلى إعادة تشكيل عميقة لشروط الفعل السياسي الجماعي، بحيث لم تعد التعبئة تمر بالضرورة عبر الوسائط التنظيمية التقليدية. ويستلزم فهم هذا التحول العودة إلى أساسه النظري المتمثل في تحول المجال العمومي ذاته، من فضاء مادي تحكمه وساطات الدولة والأحزاب والإعلام الكلاسيكي، إلى فضاء رقمي يتنازعه منطق الشبكة وخوارزميات المنصات. فالتحول لا يقتصر على تغير الوسيلة، بل يطال طبيعة العلاقة بين المواطن والشأن العام، ويعيد توزيع القدرة على إنتاج المعنى السياسي وتداوله بين فاعلين جدد لم تكن لهم من قبل منافذ مباشرة إلى النقاش العمومي. على أن الإحاطة بالظاهرة لا تكتمل بالتأصيل النظري وحده، بل تقتضي اختبار هذا الإطار على ضوء التجربة المغربية الملموسة، التي راكمت خلال خمسة عشر عاما تجارب دالة في التعبئة الرقمية، من حركة 20 فبراير إلى احتجاجات جيل زد 212. وعلى هذا الأساس يتوزع هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول الأول الانتقال من المجال العمومي التقليدي إلى الفضاء الرقمي في بعديه النظري والبنيوي (المطلب الأول)، فيما يخصص الثاني لقراءة التعبئة الرقمية اللامركزية بالمغرب عبر محطاتها الكبرى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: من المجال العمومي التقليدي إلى الفضاء الرقمي: الأسس النظرية والتحولات البنيوية

يقتضي ضبط مفهوم التواصل السياسي الرقمي تحديد موقعه ضمن مدار أوسع هو المجال العمومي. فقد قدم هابرماس في عمله المرجعي حول التحول البنيوي للمجال العمومي تصورا يجعل من هذا الأخير حيزا اجتماعيا تنبثق داخله إرادة عامة عبر تداول حجاجي حر بين أفراد متساوين، بمنأى عن إكراهات السلطة السياسية وضغوط السوق[5].
وقد ارتبط هذا المجال في صيغته الكلاسيكية بفضاءات مادية ووسائط محددة، كالمقاهي والصالونات والصحافة المكتوبة، التي شكلت بنية تحتية لتكوين رأي عام نقدي. ومع تطور وسائل الإعلام الجماهيرية، تعرض هذا النموذج المثالي لانتقادات عدة، أبرزها أن المجال العمومي الحديث أصبح بدوره خاضعا لمنطق التسليع والتنميط، بما أفقده جانبا من وظيفته التحررية الأصلية.
ولا يستقيم استحضار التصور الهابرماسي دون التوقف عند الشروط التي جعل منها أساسا لقيام مجال عمومي سليم. فقد اشترط هابرماس انفتاح النقاش أمام الجميع،

5 Habermas, op. cit.

وتكافؤ المشاركين بصرف النظر عن مواقعهم الاجتماعية، وإخضاع القضايا كافة للتداول العقلاني بعيدا عن سطوة المال والسلطة. وقد لاحظ هو نفسه أن المجال العمومي البرجوازي سرعان ما تعرض لما سماه إعادة الإقطاع، حين تحولت الصحافة من أداة للنقاش النقدي إلى مقاولة تجارية تخضع لمنطق الربح والدعاية، فأعادت إنتاج التراتبية التي كان من المفترض أن يتجاوزها الفضاء العمومي. وهذا النقد الذاتي المبكر يكتسي راهنية خاصة في البيئة الرقمية، حيث تتجدد آليات إعادة الإقطاع في صورة هيمنة الشركات الكبرى المالكة للمنصات على بنية التواصل ذاتها.

وقد عاد هابرماس في كتابات متأخرة ليتأمل التحول البنيوي الجديد الذي يعرفه المجال العمومي السياسي في ظل الوسائط الرقمية. فبعد أن كان متفائلا بقدرة الفضاء الرقمي على توسيع دائرة المشاركة، نبه إلى أن تفتت الفضاء العمومي إلى جزر تواصلية مغلقة، وغياب آليات التصفية التحريرية التي كانت تضطلع بها الصحافة المهنية، قد يهددان شرط التداول المشترك الذي تقوم عليه الشرعية الديمقراطية[6]. فالمشكلة لم تعد في ندرة المشاركة بل في فيضها غير المنظم، وفي تعذر بناء فضاء نقاش جامع وسط هذا التشظي. ويقدم هذا التأمل المتأخر مفتاحا لفهم الطابع المزدوج للفضاء الرقمي، بوصفه أداة للتحرر والتشظي في آن واحد.

وقد جاء صعود الفضاء الرقمي ليطرح إشكالية مزدوجة على هذا الإرث النظري. فمن جهة، بدا للوهلة الأولى أن الأنترنت تحقق وعد المجال العمومي الهابرماسي عبر إتاحة فضاء أفقي للتداول يتجاوز احتكار النخب الإعلامية للكلمة. ومن جهة ثانية، سرعان ما تبين أن المنطق الذي يحكم المنصات الرقمية يختلف جوهريا عن منطق التداول العقلاني؛ إذ تحكمه معايير الرواج والتفاعل والانتشار الفيروسي أكثر مما تحكمه معايير الحجة والبرهان. وبذلك انتقلنا من فكرة مجال عمومي واحد متجانس إلى واقع مجالات عمومية متعددة ومتشظية، تتمايز بحسب المنصات والجماعات الرقمية والفقاعات التواصلية المغلقة.

وفي قلب هذا التحول يقع إسهام مانويل كاستلز الذي طور مفهوم سلطة التواصل في مجتمع الشبكات. فالسلطة، وفق هذا التصور، لم تعد تقاس بالقدرة على الإكراه المادي وحده، بل بالقدرة على التحكم في شبكات الاتصال وتوجيه إنتاج المعنى داخل أذهان الجمهور[7]. وقد صاغ كاستلز في هذا السياق مفهوم التواصل الذاتي الجماهيري، للدلالة على نمط اتصالي جديد يجمع بين الطابع الجماهيري للوصول والطابع الفردي للإنتاج والتلقي؛ فالفرد صار قادرا على بث رسالته إلى جمهور واسع محتمل دون وساطة مؤسسة إعلامية، مع تحكمه في توقيت الرسالة ومضمونها والجمهور المستهدف. وهذا التحول الدقيق هو ما يفسر القدرة غير المسبوقة للأفراد على التأثير في النقاش العمومي.

وتتسم البنية الرقمية بجملة من الخصائص التي تميزها عن البنية الإعلامية التقليدية، وتعيد بفعلها تشكيل التواصل السياسي. تتعلق الخاصية الأولى بإزالة الوساطة، بمعنى تراجع دور البوابات الإعلامية التقليدية التي كانت تحتكر انتقاء الأخبار وترتيبها قبل وصولها إلى الجمهور. فلم يعد المواطن مجرد متلق سلبي، بل أصبح منتجا للمحتوى وناشرا له وفاعلا في تدويره، بما خلخل التراتبية الكلاسيكية بين المرسل والمتلقي. وتتصل الخاصية الثانية بالطابع الفوري والمتزامن للتواصل الرقمي، الذي يلغي الفواصل

6 Habermas, J. (2022). Reflections and Hypotheses on a Further Structural Transformation of the Political Public Sphere. Theory, Culture & Society, 39(4), 145-171.

7 Castells, op. cit.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الزمنية بين الحدث وتغطيته وتفاعل الجمهور معه، مما يضفي على الفعل السياسي الرقمي طابعا انفعاليا وسريعا قد يتجاوز إمكانات الضبط المؤسساتي.

وتكمن الخاصية الثالثة في المركزية المتزايدة للخوارزميات في تحديد ما يراه المستعمل وما يحجب عنه. فمنصات التواصل لا تعرض المضامين بشكل محايد، بل ترتبها وفق معايير تستهدف إطالة زمن التفاعل وتعظيم الانخراط، بما يميل إلى تضخيم المضامين المثيرة والاستقطابية على حساب المضامين الرصينة. وقد نبه باحثون إلى أن هذا المنطق يولد ما سمي بفقاعات التصفية والغرف الصدوية، حيث يجد المستعمل نفسه محاطا بمضامين تعزز قناعاته المسبقة وتقصي ما يخالفها، بما يفاقم الاستقطاب ويضعف شروط التداول العقلاني المشترك[8]. وهنا يبرز التناقض العميق بين الوعد الديمقراطي للفضاء الرقمي وآلياته الفعلية في تشكيل الرأي.

وإذا انتقلنا من المستوى النظري العام إلى السياق المغربي، أمكن رصد جملة من التحولات البنيوية التي هيأت الأرضية لصعود الفضاء الرقمي كمجال عمومي بديل. فعلى المستوى الكمي، يتموقع المغرب ضمن الدول الإفريقية الأكثر اتصالا، بنسبة ولوج للأنترنت تناهز 92 في المائة وعدد منخرطين في الشبكات الاجتماعية يقارب 23 مليون مستعمل، تتصدرهم فئة الشباب التي تشكل القاعدة العريضة لهذا الاستعمال[9]. وقد رافق هذا الانتشار الواسع لمنصات مثل تيك توك وإنستغرام تحولا في عادات التلقي، حيث أضحت الشبكات الاجتماعية المصدر الأول للأخبار لدى شريحة واسعة من المغاربة، على حساب الإعلام التقليدي.

على أن هذا الانتشار الكمي لا ينبغي أن يحجب التفاوتات العميقة التي تخترق الولوج الرقمي بالمغرب. فقد نبهت بيبا نوريس إلى أن الفجوة الرقمية لا تقف عند مستوى الولوج المادي إلى الشبكة، بل تمتد إلى فجوة في الاستعمال وفي القدرة على توظيف الأدوات الرقمية في الفعل المدني والسياسي[10]. وتتجلى هذه الفجوة في السياق المغربي عبر تفاوتات مجالية بين الوسط الحضري والوسط القروي، وتفاوتات جيلية بين الشباب وكبار السن، وتفاوتات تتصل بالنوع وبمستوى التعليم وبالقدرة الشرائية. ومن ثم فإن المجال العمومي الرقمي، وإن بدا منفتحا في ظاهره، يظل محكوما بتراتبيات اجتماعية تعيد إنتاج نفسها داخله، بما يقتضي تنسيب أطروحة الدمقرطة الشاملة التي رافقت صعود الأنترنت.

ويتصل بهذا التحول الكمي تحول نوعي في بنية المشهد الإعلامي المغربي ذاته. فقد عرف الإعلام التقليدي، وخاصة الصحافة الورقية، تراجعا ملحوظا في الانتشار والقراءة لفائدة المنابر الرقمية والمواقع الإلكترونية الإخبارية التي تكاثرت بشكل لافت. ورافق هذا التحول بروز فاعلين جدد في إنتاج المضمون، من مدونين وصناع محتوى ومؤثرين، باتوا ينافسون المؤسسات الإعلامية الكلاسيكية في القدرة على الوصول إلى الجمهور والتأثير فيه. وقد سعت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري إلى مواكبة جانب من هذا التحول في المجال السمعي البصري، غير أن المضامين المتداولة عبر الشبكات الاجتماعية تظل في جزء واسع منها خارج أي تأطير مهني أو تنظيمي، بما يطرح تحديات حقيقية تتعلق بمصداقية المعلومة وبمسؤولية ناشريها.

8 .Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. New York: Penguin Press
9 .DataReportal, op. cit
10 Norris, P. (2001). Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide. .Cambridge: Cambridge University Press

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

ويتأكد عمق هذا التحول حين ننظر إلى تبدل مصادر الإخبار لدى المغاربة. فقد أضحت الشبكات الاجتماعية المصدر الأول للأخبار لدى شريحة واسعة من المستعملين، تتقدم على القنوات التلفزية والصحافة المكتوبة، وخاصة في صفوف الفئات الشابة التي نشأت في كنف البيئة الرقمية. ويترتب عن هذا التبدل أن تأطير القضايا العمومية لم يعد حكرا على غرف التحرير المهنية، بل صار يتشكل في فضاء مفتوح تتنازعه المنصات والمؤثرون والخوارزميات. وقد رتب هذا الواقع نتائج سياسية بالغة الأثر، إذ أصبح بمقدور حدث محلي أن يتحول في ساعات إلى قضية وطنية عبر آليات الانتشار الفيروسي، دون المرور بالمصفاة التحريرية التقليدية التي كانت تتحكم في سلم الأولويات. وهذا ما يفسر الطابع المباغت الذي تتخذه كثير من المحطات الاحتجاجية في المغرب المعاصر، حيث يسبق التفاعل الرقمي رد فعل المؤسسات الرسمية والوسيطة على حد سواء.

وعلى المستوى السياسي، تزامن هذا الصعود الرقمي مع أزمة وساطة عميقة عرفتها الأطر التقليدية. فقد عرفت العلاقة بين المواطن والأحزاب والنقابات تراجعا ملحوظا في منسوب الثقة، عبرت عنه مؤشرات العزوف عن المشاركة في الانتخابات وضعف الانخراط في التنظيمات الوسيطة. وفي ظل هذا الفراغ النسبي للوساطة، وجد جزء من المواطنين، وخاصة الشباب، في الفضاء الرقمي قناة بديلة للتعبير عن المطالب وإسماع الصوت، خارج المسالك المؤسساتية التي يرونها بطيئة أو غير مجدية. وبهذا المعنى لم يكن الفضاء الرقمي مجرد أداة تقنية محايدة، بل أصبح تعبيرا عن تحول أعمق في بنية التمثيل والمشاركة السياسية.

غير أن النظر إلى الفضاء الرقمي بوصفه فضاء عموميا بديلا يستلزم قدرا من الحذر النقدي. فالقراءة المتفائلة التي رافقت الموجة الأولى للأنترنت، والتي رأت فيها أداة حتمية للدمقرطة، سرعان ما اصطدمت بواقع أكثر تعقيدا. وقد نبه دومينيك وولتون إلى أن وفرة الاتصال لا تعني بالضرورة جودة التواصل، وأن تكاثر الرسائل قد يفضي إلى ضجيج معلوماتي يحول دون بناء فهم مشترك[11]. فالفضاء الرقمي يحمل في طياته إمكانات متناقضة؛ فهو يوسع دائرة المشاركة ويتيح للأصوات المهمشة منبرا، لكنه في الوقت ذاته يكرس التشظي ويغذي الاستقطاب ويتيح للتلاعب أن يجد بيئته الخصبة.

ومن زاوية القانون الدستوري، يجد هذا التحول سنده في النص الأسمى. فقد كرس دستور 2011 حرية الفكر والرأي والتعبير في فصله الخامس والعشرين، وضمن الحق في الحصول على المعلومات في فصله السابع والعشرين، وأكد حرية الصحافة في فصله الثامن والعشرين[12]. وتشكل هذه الفصول الإطار المرجعي الذي يستمد منه التعبير الرقمي شرعيته، بوصفه امتدادا طبيعيا لحرية التعبير في وسائطها الحديثة. على أن إعمال هذه الحقوق في البيئة الرقمية يطرح إشكالات خاصة تتعلق بالتوفيق بين الحرية وحماية النظام العام وكرامة الأفراد، وهو ما سيشكل محور التحليل في المبحث الثاني.

وقد انقسمت الكتابات التي واكبت صعود الفضاء الرقمي بين تيارين متقابلين في تقدير أثره السياسي. فقد ذهب تيار متفائل إلى أن الشبكات الرقمية تحمل في جوهرها إمكانا تحرريا، لأنها تكسر احتكار الدولة والنخب للمعلومة وتتيح للفئات المهمشة منبرا للتعبير والتنظيم، على نحو ما جسدته موجات الاحتجاج التي عرفها العالم العربي وغيره مطلع العقد الثاني من الألفية[13]. في المقابل، نبه تيار أكثر حذرا إلى أن هذه الأدوات نفسها

11 Wolton, D. (1997). Penser la communication. Paris: Flammarion.

12 الدستور المغربي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الفصول 25 و 27 و 28.

13 Castells, M. (2012). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge: Polity Press, p. 224.

يمكن أن توظف في خدمة المراقبة والضبط والتلاعب، وأن السلطات تعلمت بدورها استثمار الفضاء الرقمي لأغراض الدعاية والاستطلاع وتوجيه الرأي. والحقيقة أن التجربة الواقعية تنأى عن كلا التصورين المتطرفين، إذ يظل الأثر السياسي للفضاء الرقمي رهينا بالسياق الاجتماعي والمؤسساتي الذي يعمل ضمنه، لا بخصائصه التقنية المجردة.

وتترتب عن تراجع دور البوابات الإعلامية نتائج مزدوجة على بنية النقاش العمومي. فمن جهة، أتاح هذا التراجع تعددية أكبر في الأصوات والمصادر، وكسر الطابع الأحادي الذي طبع الإعلام الرسمي لعقود، ومنح المواطن قدرة على المساهمة في صناعة الخبر لا الاكتفاء بتلقيه. ومن جهة أخرى، أفضى غياب الوسيط المهني الذي يتحقق من المعلومة ويرتبها وفق معايير مهنية إلى تدفق غير مضبوط للمضامين، تختلط فيه المعلومة الموثقة بالشائعة، والتحليل الرصين بالرأي الانفعالي. وهذا الازدواج في النتائج هو ما يفسر الطابع الملتبس للفضاء الرقمي، الذي يجمع بين توسيع هامش الحرية وإضعاف معايير التحقق في الآن نفسه، ويمهد لفهم العلاقة الجدلية بين دينامية التعبئة التي سيتناولها المطلب الموالي ونقيضها التضليلي الذي سيخصص له المبحث الثاني.

على أن هذا الانتقال الأفقي لا ينبغي أن يقرأ بوصفه إلغاء للسلطة في الفضاء التواصلي، بل إعادة توزيع لها وانتقالا لمواقعها. فالمنصات الرقمية التي أتاحت للأفراد إمكان النشر والتعبئة خارج الوساطات التقليدية أصبحت هي ذاتها وسائط مهيمنة من نوع جديد، تتحكم في شروط الظهور والانتشار عبر خوارزميات غير شفافة تحدد ما يصل إلى الجمهور وما يحجب عنه. وبهذا المعنى فإن القدرة على صياغة الرسائل وربط الشبكات وفصلها، وهي ما يسميه كاستلز سلطة التواصل، انتقلت جزئيا من المؤسسات السياسية والإعلامية الكلاسيكية إلى الشركات المالكة للبنية التقنية[14]. ومن ثم فإن التحرر من الرقابة المركزية التقليدية قابله خضوع لرقابة لامركزية خوارزمية أكثر خفاء وأصعب مساءلة، وهو ما يعقد أي قراءة احتفائية مبسطة للفضاء الرقمي.

وخلاصة القول، إن الانتقال من المجال العمومي التقليدي إلى الفضاء الرقمي ليس مجرد تغير في الوسيط، بل هو تحول في طبيعة التواصل السياسي ذاته؛ من تواصل عمودي تتحكم فيه المؤسسات إلى تواصل أفقي شبكي يتيح للأفراد قدرا أكبر من المبادرة. وهذا التحول البنيوي هو الذي يفسر بزوغ أنماط جديدة للتعبئة، تختلف جذريا عن الأشكال الكلاسيكية للفعل الجماعي، وهو ما يستدعي الانتقال من التأصيل النظري إلى اختبار هذه الأنماط في ضوء التجربة المغربية الملموسة.

المطلب الثاني: التعبئة الرقمية اللامركزية: من حركة 20 فبراير إلى جيل زد 212

يكتسب تحليل التعبئة الرقمية بالمغرب دلالته الكاملة حين يقرأ في ضوء التمييز النظري الذي أرساه لانس بينيت وألكسندرا سيغربرغ بين منطقين للفعل الجماعي. فالمنطق الأول، وهو منطق الفعل التجميعي الكلاسيكي، يقوم على تنظيمات قارة تتولى تأطير الأفراد وصياغة الهوية الجماعية وتعبئة الموارد، في حين يقوم المنطق الثاني، وهو منطق الفعل الترابطي، على شبكات مرنة يتقاسم أفرادها مضامين شخصية قابلة للتبني والتكييف، بحيث تصبح المشاركة في حد ذاتها فعلا تواصليا لا يحتاج إلى وساطة تنظيمية ثقيلة[15]. وقد أتاحت المنصات الرقمية، بخصائصها التقنية، شروط ازدهار هذا المنطق

14 Castells, op. cit.

15 Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2012). The Logic of Connective Action: Digital Media and the Personalization of Contentious Politics. Information, Communication & Society, 15(5), 739-768.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الترابطي، حيث يكفي وسم مشترك أو شعار جامع لتنسيق فعل آلاف الأفراد دون حاجة إلى بنية مركزية[16].

وقد ميز بينيت وسيغربرغ ضمن منطق الفعل الترابطي بين أنماط تنظيمية متدرجة، تبعا لدرجة حضور التنظيمات الرسمية فيها. فهناك شبكات يقودها الجمهور ذاته دون أي تأطير تنظيمي يذكر، حيث تتولى المنصات الرقمية وظيفة التنسيق التي كانت تضطلع بها المنظمات. وهناك شبكات تتيحها تنظيمات قائمة لكنها تترك للأفراد هامشا واسعا من المبادرة والتكييف، فلا تفرض خطابا موحدا بل توفر إطارا مرنا للمشاركة. وبين هذين النمطين تتوزع تجارب التعبئة المعاصرة، التي يصعب ردها إلى نموذج تنظيمي واحد. وتسعف هذه التفرقة في قراءة المسار المغربي، الذي يكشف عن تدرج لافت من أشكال احتفظت ببعض السمات التنظيمية نحو أشكال بلغت أقصى درجات اللامركزية والتلقائية.

وتمثل حركة 20 فبراير 2011 المحطة المؤسسة في هذا المسار. فقد انطلقت الحركة من دعوات أطلقت عبر فيسبوك في سياق ما عرف بالربيع العربي، ونجحت في حشد آلاف المتظاهرين في مدن مغربية عدة، مرفوعة بمطالب الإصلاح السياسي والدستوري ومحاربة الفساد. والملاحظ أن الحركة لم تكن تنظيما قائم الذات بقدر ما كانت شعارا جامعا لتنسيقيات محلية متنوعة، استعملت الشبكات الاجتماعية لنشر بياناتها وتوثيق احتجاجاتها وتجاوز الرقابة الإعلامية التقليدية[17]. وقد توجت هذه الدينامية بإصلاح دستوري سنة 2011، مما جعلها نموذجا دالا على قدرة التعبئة الرقمية على التأثير في مسار القرار العمومي، ولو بشكل غير مباشر.

والمتأمل في بنية حركة 20 فبراير يلاحظ أنها جمعت بين البعد الرقمي والبعد الميداني في صيغة هجينة. فإلى جانب الدعوات الرقمية التي أطلقت شرارتها، اعتمدت الحركة على تنسيقيات محلية موزعة على المدن، تولت تأطير المسيرات وصياغة الشعارات والتفاوض الضمني مع السلطات المحلية. وبهذا المعنى لم تكن الحركة تعبيرا خالصا عن منطق الفعل الترابطي، بل نموذجا انتقاليا يمزج بين الأفقية الرقمية وبقايا التنظيم الميداني. وقد واجهت الدولة هذه الدينامية بمقاربة جمعت بين الاستجابة السياسية، عبر الإصلاح الدستوري وحل البرلمان وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها، وبين احتواء تدريجي للحركة أفضى إلى تراجع زخمها مع مرور الوقت. وهذا الجمع بين الإصلاح والاحتواء سيظل سمة ثابتة في تعامل الفاعل الرسمي مع موجات الاحتجاج الرقمي اللاحقة.

ويسعف مفهوم كوريغرافيا التجمع الذي طوره باولو جيرباودو في تدقيق فهم القيادة داخل هذه الحركات. فخلافا للتصور الذي يرى في الحركات الرقمية حركات بلا قيادة على الإطلاق، يبين جيرباودو أن ثمة قيادة ناعمة تتمثل في فاعلين مؤثرين يديرون الصفحات والحسابات الكبرى، ويوجهون الانفعال الجماعي ويرسمون إيقاع الحشد عبر الدعوات والرموز والتوقيتات[18]. فالقيادة هنا ليست هرمية معلنة بل رمزية ضمنية، تمارس عبر التأثير في المزاج العام أكثر من التحكم في القرار. وتنطبق هذه القراءة على التجربة المغربية، حيث تبرز في كل محطة احتجاجية حسابات وصفحات مؤثرة

16 Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2013). The Logic of Connective Action. Cambridge: Cambridge University Press.

17 Centre des etudes de l'unite arabe, Le Mouvement du 20 fevrier au Maroc : etude des contextes de mobilisation et de la structure du mouvement, Beyrouth.

18 Gerbaudo, P. (2012). Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism. London: Pluto Press.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

تضطلع بدور التنسيق الرمزي، دون أن تتحول إلى قيادة رسمية يمكن مساءلتها أو التفاوض معها.

ثم جاء حراك الريف خلال سنتي 2016 و2017 ليؤكد المنحى ذاته مع إضافة بعد جديد. فقد اشتعل فتيل الحراك إثر تداول مقطع فيديو وثق واقعة وفاة مأساوية، تحول بسرعة إلى رمز جامع لمشاعر الظلم الاجتماعي والاقتصادي. وقد بينت هذه التجربة كيف يمكن لصورة واحدة أو لمقطع قصير أن يشكل إطارا رمزيا قادرا على شحن الرأي العام وتوجيهه نحو مطلب محدد. واستثمر الحراك الوسائط الرقمية في البث المباشر للاحتجاجات وفي بناء سردية موازية للسردية الرسمية، بما عزز قدرته على الصمود والاستمرار لفترة ممتدة، قبل أن تتدخل السلطات لاحتوائه.

وقد امتد هذا النمط من الفعل الرقمي ليشمل أشكالا أخرى من التعبير الاحتجاجي تجاوزت المظاهرة الميدانية. ولعل حملة المقاطعة الاقتصادية التي عرفها المغرب سنة 2018 تقدم مثالا بارزا على ذلك، حيث استهدفت ثلاث علامات تجارية كبرى عبر دعوات انتشرت على فيسبوك ووتساب، ونجحت في تحقيق أثر اقتصادي ملموس دون قيادة معلنة أو تنظيم ظاهر. وقد جسدت هذه الحملة شكلا جديدا من المواطنة الاحتجاجية التي تستعمل قوة الشراء كأداة ضغط سياسي، وتعتمد كليا على الانتشار الأفقي للرسالة عبر الشبكات، بما يؤكد أطروحة الفعل الترابطي في صيغتها القصوى.

غير أن احتجاجات جيل زد 212 سنة 2025 تمثل الذروة الأكثر اكتمالا لهذا النموذج، وتكشف عن جيل جديد من التعبئة الرقمية. فقد تشكلت الحركة في سبتمبر 2025 بوصفها تجمعا شبابيا رقميا مجهول الهوية، بلا قيادة معلنة، اتخذ من خوادم تطبيق ديسكورد فضاء أساسيا للتنسيق والتداول، مدعوما بمنصات تيك توك وإنستغرام وفيسبوك في التعبئة ونشر الدعوات[19]. وقد اندلعت الاحتجاجات يوم 27 سبتمبر في مدن الرباط والدار البيضاء وأكادير وطنجة، قبل أن تتوسع إلى مدن عدة شملت حتى المناطق القروية والنائية، في حركة لامركزية يصعب على الفاعل الأمني والسياسي التقليدي استباقها أو احتواؤها.

ومن أبرز ما يميز هذه التجربة سرعة نموها غير المسبوقة؛ فقد انتقل عدد المنخرطين في خادم الحركة على ديسكورد من نحو ثلاثة آلاف عضو في بداية الاحتجاجات إلى أكثر من مئة وثمانين ألف عضو في غضون أسبوع واحد فقط[20]. وتدل هذه الدينامية على قدرة المنصات الرقمية على تحويل الانفعال الجماعي إلى تعبئة فعلية في زمن قياسي، دون المرور بالمراحل التنظيمية الطويلة التي كانت تستلزمها الحركات الاجتماعية الكلاسيكية. وقد اندلعت الشرارة الأولى للحركة إثر وفيات سجلت في صفوف نساء أثناء الولادة بمستشفى عمومي بمدينة أكادير، تحولت إلى رمز لاختلالات المنظومة الصحية، لتتسع المطالب بعد ذلك لتشمل إصلاح التعليم والصحة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، مع انتقاد حجم الإنفاق العمومي على تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى.

والجدير بالملاحظة أن هذه الحركة استلهمت في تنظيمها تجارب مماثلة عرفتها سياقات أخرى، ولا سيما احتجاجات جيل زد التي شهدتها بعض الدول الآسيوية في السنة نفسها، حيث جرى التنسيق عبر خوادم ديسكورد والدعم عبر مقاطع تيك توك. وهذا التشابه في

19 France 24, Qu'est-ce que le mouvement Generation Z 212 qui mene les manifestations au Maroc et quelles sont ses revendications ?, 30 septembre 2025.

20 Al Jazeera, Sept questions pour comprendre les manifestations de la Generation Z au Maroc, 2 octobre 2025.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الأشكال التنظيمية يحيل على بروز ثقافة احتجاجية رقمية عابرة للحدود، تتقاسم أدواتها وجمالياتها ولغتها، بما يجعل التعبئة الرقمية ظاهرة كونية لها تجلياتها المحلية الخاصة. وفي الحالة المغربية، عبرت هذه الثقافة عن نفسها بلغة جيل رقمي يختلف في وسائله وخطابه وأفق تغييره عن الأجيال الاحتجاجية السابقة.

وتكشف بنية مطالب الحركة عن وعي اجتماعي يتجاوز المطلب الفئوي الضيق نحو نقد أوسع لاختيارات السياسة العمومية. فقد ربط المحتجون بين تردي الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم وبين ضخامة الإنفاق الموجه إلى تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى، في مقارنة رمزية لاقت صدى واسعا لدى الشباب. وقد عبرت الحركة عن نفسها بلغة بصرية وجمالية خاصة، استثمرت رموز الثقافة الرقمية ومقاطع الفيديو القصيرة والشعارات الساخرة، بما منحها قدرة على التعبئة العاطفية والانتشار السريع. والملاحظ أن جانبا من خطاب الحركة توجه نحو المؤسسة الملكية بوصفها حكما، في دلالة على أن النقد انصب على أداء الحكومة والوسائط الحزبية أكثر مما طال أسس النظام، وهو ما يميز هذه الموجة عن بعض موجات الاحتجاج في سياقات إقليمية أخرى.

وقد امتد المد الاحتجاجي إلى مدن متوسطة وصغيرة وإلى مناطق قروية ظلت في الغالب على هامش الفعل الاحتجاجي المنظم. ويعكس هذا الانتشار المجالي الواسع قدرة الوسائط الرقمية على تجاوز المركزية الحضرية التي طبعت الحركات الاجتماعية الكلاسيكية، إذ يكفي اتصال بالشبكة لتنضم بؤرة احتجاجية جديدة إلى الحركة دون حاجة إلى بنية تنظيمية محلية مسبقة. غير أن هذا الاتساع السريع حمل في طياته بذور الهشاشة ذاتها؛ فغياب القيادة الموحدة والبرنامج المتفاوض عليه جعل الحركة عرضة للتشتت وصعوبة التحول إلى قوة اقتراحية قادرة على التفاوض، وهو ما يعيدنا إلى المفارقة البنيوية التي تطبع التعبئة الرقمية عموما.

وإذا حاولنا استخلاص السمات البنيوية لهذا النموذج الجديد، أمكن إجمالها في خصائص أربع متكاملة. تتمثل الخاصية الأولى في اللامركزية وغياب القيادة الهرمية، بحيث لا يوجد مركز قرار واحد يمكن مفاوضته أو استهدافه، مما يمنح الحركة مرونة عالية لكنه يجعلها في الوقت ذاته هشة وعرضة للتشتت. وتكمن الخاصية الثانية في طابع المجهولية الذي يحمي المنخرطين من المتابعة لكنه يطرح إشكالات تتعلق بالمسؤولية والشرعية التمثيلية. أما الخاصية الثالثة فتتعلق بالسرعة الفائقة في التشكل والانتشار، فيما تتصل الرابعة بالطابع الفردي المعمم للمشاركة، حيث يساهم كل فرد بمحتواه الخاص ضمن إطار رمزي مشترك.

بيد أن هذه الخصائص ذاتها التي تمنح التعبئة الرقمية قوتها هي مصدر هشاشتها في آن واحد. فقد نبهت زينب توفكجي إلى مفارقة جوهرية مفادها أن الحركات الرقمية تستطيع بلوغ قدرات تعبوية هائلة في وقت وجيز، لكنها تفتقر في الغالب إلى البنى التنظيمية القادرة على تحويل هذه القدرة اللحظية إلى مكتسبات سياسية مستدامة[21]. فالحركات التقليدية كانت تبني قدرتها التعبوية عبر مسار طويل من العمل التنظيمي يكسبها متانة ومرونة في مواجهة الضغوط، في حين أن الحركات الرقمية تصل إلى الشارع بسرعة دون أن تمر بهذا المسار التكويني، مما يجعلها أقل قدرة على الصمود والتفاوض واتخاذ القرار في اللحظات الحرجة.

ويتجلى هذا العجز التنظيمي في ما يمكن وصفه بالجمود التكتيكي الذي يصيب الحركات الرقمية عند بلوغها ذروتها. فبعد النجاح في حشد الأعداد الكبيرة بسرعة قياسية، تجد

21 Tufekci, Z. (2017). Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest. New Haven: Yale University Press.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

هذه الحركات نفسها عاجزة عن اتخاذ قرارات جماعية بشأن الخطوات التالية، أو عن التفاوض باسم جمهورها المتنوع، أو عن تغيير تكتيكاتها استجابة لتطور الموقف. فالقدرة على الحشد لا تستتبع بالضرورة القدرة على التنظيم والتفاوض، بل قد تتحول الكثافة العددية ذاتها إلى عبء حين تغيب الآليات الكفيلة بتحويلها إلى فعل سياسي مركب. وهذا ما يفسر النمط المتكرر الذي تعرفه كثير من موجات الاحتجاج الرقمي، حيث يعقب الصعود السريع تراجع لا يقل سرعة، دون أن يترسخ في الغالب في مكتسبات مؤسساتية دائمة.

وفي المقابل، طور الفاعل الرسمي بدوره أدوات للتكيف مع هذا النمط الجديد من الفعل. فإلى جانب المقاربة الأمنية الكلاسيكية، أصبح حضور الدولة في الفضاء الرقمي ذاته أكثر كثافة، عبر التواصل المباشر والرد على السرديات المتداولة وتوضيح المواقف الرسمية في الوقت الفعلي. كما برزت أهمية الاستجابة السياسية السريعة لاحتواء الاحتقان قبل تفاقمه، على نحو ما عكسته التفاعلات الرسمية مع مطالب الموجات الاحتجاجية الأخيرة. وبذلك تتحول العلاقة بين التعبئة الرقمية والسلطة إلى علاقة تفاعل متبادل، يتعلم فيها كل طرف من الآخر ويكيف استراتيجيته تبعا لذلك، بما يجعل الفضاء الرقمي ساحة دائمة للتنافس على تأطير الواقع وتوجيه الرأي العام.

ولا تخلو هذه اللامركزية المعممة من وجه إشكالي يحد من فعاليتها على المدى البعيد. فغياب القيادة والتأطير التنظيمي الذي يمنح الحركات الرقمية مرونتها وقدرتها على الإفلات من الرقابة هو نفسه ما يجعلها هشة وعرضة للتشتت والاختراق وصعوبة التفاوض. فحين تفتقر الحركة إلى ممثلين معترف بهم وإلى بنية قرار واضحة، يصعب عليها تحويل الزخم الاحتجاجي اللحظي إلى مكتسبات سياسية متفاوض بشأنها، كما يسهل على خصومها إغراقها بسرديات مضادة أو اختزالها في مطالب جزئية[22]. وقد لاحظ الباحثون في موجات الاحتجاج الشبكي أن سهولة التعبئة الرقمية كثيرا ما تقابلها صعوبة في الصمود التنظيمي، بحيث تبلغ الحركة ذروتها بسرعة ثم تتلاشى بالسرعة نفسها ما لم تسندها بنى أكثر متانة. وهذه المفارقة تفسر جانبا من تعثر الحركات المغربية المتعاقبة في ترجمة قوتها التعبوية إلى أثر مؤسساتي دائم.

وتطرح هذه الأنماط الجديدة تحديا مزدوجا على الفاعل السياسي والمؤسساتي التقليدي. فمن جهة، تكشف عجز الأحزاب والنقابات عن استيعاب مطالب جيل رقمي لم يعد يجد في الوساطات الكلاسيكية تعبيرا عن تطلعاته، مما يعمق أزمة التمثيل. ومن جهة ثانية، تضع السلطات العمومية أمام معادلة دقيقة بين ضرورة الاستجابة لمطالب مشروعة وبين الحاجة إلى ضبط فضاء رقمي منفلت قد يتحول إلى أداة للتعبئة غير المؤطرة. وهنا بالذات تتقاطع مسألة التعبئة مع مسألة التضليل؛ فالبنية الرقمية نفسها التي تتيح التعبئة المشروعة تفتح الباب أمام تدفق المضامين المضللة التي قد تستغل الاحتقان الاجتماعي لأغراض متعددة، وهو ما يستدعي الانتقال إلى تحليل الوجه المقابل لهذه الدينامية.

المبحث الثاني: التضليل الرقمي ورهانات تأطيره القانوني في المغرب

إذا كان الفضاء الرقمي قد أتاح أشكالا جديدة للتعبئة والمشاركة، فإنه أفرز في المقابل ظاهرة موازية لا تقل أهمية، هي ظاهرة التضليل الرقمي التي تستثمر البنية ذاتها لتشويه النقاش العمومي والتلاعب بالرأي العام. ولا يمكن مقاربة هذه الظاهرة مقاربة سليمة دون ضبط مفاهيمي دقيق يميز بين أصنافها وآلياتها، ودون استحضار تجلياتها الملموسة في السياق المغربي. فالتضليل لم يعد مجرد شائعة عابرة، بل أضحى صناعة منظمة

22 Tufekci, op. cit.

تتداخل فيها الدوافع السياسية والاقتصادية، وتتوسل بأدوات تقنية متطورة تجعل تمييز الزائف من الصحيح عسيرا على المتلقي العادي. كما أن معالجتها تستدعي تقييم مدى استجابة المنظومة القانونية والمؤسساتية الوطنية لتحديات الفضاء الرقمي، في ظل التوتر القائم بين ضرورة حماية حرية التعبير وضرورة ضبط المجال ومواجهة الأخبار الزائفة. ويزداد هذا التوتر حدة كلما اتسعت رقعة التضليل وتطورت أدواته، إذ يجد المشرع نفسه أمام معادلة دقيقة بين صون فضاء حر للتعبير والمشاركة وبين حماية النقاش العمومي والمؤسسات من التلاعب. وعلى هذا الأساس يتفرع هذا المبحث إلى مطلبين: يخصص الأول لأشكال التضليل الرقمي وآلياته في الفضاء العمومي المغربي (المطلب الأول)، فيما يعالج الثاني الإطار القانوني والمؤسساتي لمواجهة التضليل بين حماية الحريات وضبط الفضاء الرقمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أشكال التضليل الرقمي وآلياته في الفضاء العمومي المغربي

يقتضي التحليل الدقيق لظاهرة التضليل تجاوز الاستعمال الفضفاض لمصطلح الأخبار الزائفة نحو تصنيف مفاهيمي أكثر صرامة. وقد قدمت كلير واردل وحسين دركهشان في تقريرهما المرجعي الصادر عن مجلس أوروبا إطارا تحليليا متكاملا لما سمياه باضطراب المعلومات، ميزا في كنفه بين ثلاثة أصناف متمايزة[23]. يحيل الصنف الأول، وهو المعلومة المغلوطة، على معلومة خاطئة تنشر دون قصد الإضرار، كأن يتقاسم مستعمل خبرا غير صحيح اعتقادا منه بصدقه. ويشير الصنف الثاني، وهو التضليل بمعناه الدقيق، إلى معلومة خاطئة تنتج وتنشر عن قصد بغرض إلحاق الضرر بشخص أو جماعة أو مؤسسة أو دولة. أما الصنف الثالث، وهو المعلومة الخبيثة، فيتعلق بمعلومة صحيحة في أصلها لكنها تستعمل خارج سياقها بقصد الإضرار، كنشر معطيات خاصة حقيقية بهدف التشهير.

وتكتسي هذه التفرقة الثلاثية أهمية عملية في السياق المغربي، لأنها توجه طبيعة الاستجابة الملائمة لكل صنف. فمواجهة المعلومة المغلوطة المنشورة بحسن نية تستدعي أساسا التوعية وتصحيح المعطيات وتعزيز التربية الإعلامية، إذ لا يستقيم زجر من تقاسم خبرا اعتقد صدقه. أما التضليل المقصود فيستوجب استجابة أكثر صرامة لارتباطه بنية الإضرار، وإن ظل تمييز القصد في الفضاء الرقمي عسيرا من الناحية الاثباتية. في حين تثير المعلومة الخبيثة، القائمة على نشر معطيات صحيحة في الأصل لكن خارج سياقها بقصد الإضرار، إشكالا قانونيا دقيقا يتقاطع مع حماية الحياة الخاصة وحرية التعبير معا. وهذا التمايز في طبيعة الأصناف يفسر صعوبة معالجتها بنص قانوني واحد جامع، ويؤكد الحاجة إلى مقاربة متدرجة تراعي خصوصية كل صنف.

ولا يقف هذا الإطار عند التصنيف، بل يحلل بنية الظاهرة عبر ثلاثة عناصر وثلاث مراحل. فالعناصر تتمثل في الفاعل الذي ينتج المضمون، والرسالة التي يحملها، والمتلقي الذي يؤول هذه الرسالة ويعيد نشرها. والمراحل تشمل لحظة الإنشاء حيث تصاغ الرسالة المضللة، ثم لحظة الإنتاج حيث تتحول إلى منتج إعلامي قابل للتداول، فلحظة التوزيع حيث تنتشر عبر الشبكات[24]. وتكمن أهمية هذا التحليل في كونه ينقل النقاش من مجرد الحكم على صدق المضمون أو كذبه إلى فهم الدينامية الاجتماعية والتقنية التي تتيح

23 Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policymaking. Strasbourg: Conseil de l'Europe, rapport DGI(2017)09.

24 Wardle, op. cit.

للتضليل أن يتشكل وينتشر، وهو ما يفسر صعوبة مواجهة الظاهرة بأدوات قانونية تقليدية تركز على المضمون وحده.

ويتعزز هذا التحليل البنيوي حين يضاف إليه البعد المعرفي المتصل بكيفية تلقي الأفراد للمعلومة المضللة. فالمتلقي ليس صفحة بيضاء تنطبع عليها الرسالة كيفما كانت، بل ذات تحمل قناعات وانتماءات مسبقة توجه استقبالها للمضامين. وتبين الأبحاث في علم النفس المعرفي أن الناس يميلون إلى تصديق ما يوافق تصوراتهم القائمة ورفض ما يخالفها، وهو ما يعرف بالانحياز التأكيدي، فضلا عن نزوعهم إلى تقاسم المضامين التي تعزز هويتهم الجماعية بصرف النظر عن صحتها. ويفسر هذا البعد لماذا تصمد بعض المضامين المضللة أمام التكذيب والتصحيح، إذ لا تستمد قوتها من قيمتها الإخبارية بل من وظيفتها الرمزية في تأكيد انتماء أو تعزيز موقف، بما يجعل مواجهتها أعقد من مجرد تصويب المعلومة.

وتتنوع آليات التضليل في الفضاء الرقمي بتنوع الفاعلين والأهداف. فمن الآليات الشائعة استعمال الحسابات الوهمية والآلية، وما يعرف بالجيوش الإلكترونية أو اللجان الإلكترونية، التي تنسق فيما بينها لتضخيم مضمون معين أو لإغراق النقاش بتعليقات موجهة، بما يخلق انطباعا زائفا بوجود رأي عام واسع حول قضية ما. وتضاف إلى ذلك تقنيات اقتطاع المضامين من سياقها، وتركيب الصور والفيديوهات، وصولا إلى التقنيات الأكثر تطورا للتزييف العميق التي تتيح إنتاج مقاطع مفبركة يصعب تمييزها عن الحقيقية. وقد جعلت هذه الأدوات من التلاعب بالرأي العام عملية ممكنة بكلفة منخفضة وأثر واسع، بما يطرح تحديا غير مسبوق على سلامة الفضاء العمومي.

ولا يكتمل فهم آليات التضليل دون استحضار بعده الاقتصادي الذي كثيرا ما يغفل. فجانب وازن من المضامين المضللة لا يحركه دافع سياسي بالضرورة، بل منطق تجاري صرف يقوم على استدرار النقرات وتعظيم المداخيل الإعلانية. وقد بين باحثون أن انتشار الأخبار الزائفة خلال محطات سياسية كبرى ارتبط جزئيا بمواقع أنشئت خصيصا لتوليد عائد مالي عبر المضامين المثيرة، بصرف النظر عن صدقيتها[25]. وينطبق هذا المنطق على الفضاء الرقمي المغربي، حيث تنشط صفحات ومواقع تتعيش من إنتاج العناوين المضللة والمحتوى الصادم الذي يضمن أعلى نسب المشاهدة. وبذلك يتقاطع الدافع الاقتصادي مع الدافع السياسي في تغذية ظاهرة التضليل، بما يعقد مواجهتها ويجعلها تتجاوز مجرد النية في الإضرار نحو نموذج اقتصادي قائم بذاته.

وتحتل ظاهرة اللجان الإلكترونية موقعا مركزيا ضمن آليات التلاعب المنظم بالرأي العام. فهذه اللجان عبارة عن مجموعات منسقة من الحسابات، بعضها حقيقي وبعضها وهمي أو آلي، تعمل وفق توجيه مشترك على تضخيم خطاب معين أو على مهاجمة خصم أو على إغراق نقاش بتعليقات موجهة تخلق انطباعا زائفا بالإجماع. وتستمد هذه اللجان فعاليتها من استغلالها لمنطق الخوارزميات التي تكافئ التفاعل المكثف، فترفع المضمون المستهدف إلى صدارة النقاش بصرف النظر عن قيمته. وقد عرف الفضاء الرقمي المغربي حضورا لهذه الظاهرة في محطات سياسية واجتماعية مختلفة، حيث جرى توظيفها أحيانا للتأثير في توجهات الرأي العام أو لمحاصرة أصوات بعينها، بما يطرح إشكالات جدية حول نزاهة النقاش العمومي الرقمي وتكافؤ شروط المشاركة فيه.

25 Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social Media and Fake News in the 2016 Election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211-236.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وتلعب الخوارزميات دورا محوريا في تضخيم أثر هذه الآليات. فبحكم ميلها إلى تفضيل المضامين المثيرة والاستقطابية التي تحقق تفاعلا أكبر، تساهم منصات التواصل، دون قصد مباشر منها، في منح المضامين المضللة قدرة انتشار تفوق قدرة المضامين الرصينة والمعطيات المصححة. وقد أظهرت دراسات عدة أن الأخبار الزائفة تنتشر بسرعة وعمق أكبر من الأخبار الصحيحة، لأنها مصممة في الغالب لإثارة الانفعال والدهشة. فقد توصل بحث واسع شمل تحليل ملايين التغريدات إلى أن المضامين الكاذبة تصل إلى عدد أكبر من المستعملين وتنتشر بوتيرة أسرع مقارنة بالمضامين الصحيحة، وأن العنصر البشري لا الآلي هو المحرك الأساس لهذا الانتشار، بفعل ميل المستعملين إلى تقاسم ما هو جديد ومثير[26]. وهذا التضافر بين النية التضليلية للفاعل وبين المنطق التقني للمنصة وبين الاستعداد النفسي للمتلقي هو ما يجعل الظاهرة بنيوية لا عرضية، ويفسر عجز المقاربات الجزئية عن احتوائها.

وفي السياق المغربي، تتخذ ظاهرة التضليل تجليات متعددة ترتبط بطبيعة النقاش العمومي وبالمحطات السياسية والاجتماعية. فقد رافقت الحملات الانتخابية في مناسبات عدة موجات من الشائعات وحملات التشهير الرقمي التي تستهدف خصوما سياسيين، عبر تركيب معطيات أو نشر اتهامات غير مؤكدة بهدف التأثير في سلوك الناخبين. كما عرف الفضاء الرقمي المغربي ظواهر التشهير بالأفراد والمساس بحياتهم الخاصة، في انتهاك للحق في الخصوصية الذي يكفله القانون. وقد تحولت بعض هذه الوقائع إلى قضايا رأي عام أثارت نقاشا حول حدود حرية التعبير ومسؤولية المستعملين في الفضاء الرقمي.

وتبرز محطة احتجاجات جيل زد 212 سنة 2025 بوصفها حالة دالة على تشابك التعبئة بالتضليل. فبالموازاة مع التعبئة المشروعة التي قادتها الحركة، شهد الفضاء الرقمي تداول مضامين متضاربة حول مجريات الأحداث، بين ادعاءات منسوبة لجهات رسمية حول وقوع أعمال عنف، وبين نفي من ناشطين لصحة هذه الادعاءات. وقد اضطرت السلطات في بعض الحالات إلى نشر تسجيلات كاميرات المراقبة لدعم روايتها للأحداث، في ما يشبه معركة سرديات حول الحقيقة[27]. وتكشف هذه الواقعة كيف يتحول الفضاء الرقمي في لحظات الاحتقان إلى ساحة تنافس على تأطير الحدث، تتداخل فيها المعلومة الصحيحة بالمضللة، بما يصعب على المواطن العادي تمييز الحقيقة من التلفيق.

وتطرح التقنيات المستجدة للذكاء الاصطناعي التوليدي جيلا جديدا من تحديات التضليل يتجاوز ما عرفته الأشكال التقليدية. فتقنيات التزييف العميق باتت تتيح إنتاج مقاطع صوتية ومرئية مفبركة تنسب أقوالا وأفعالا إلى أشخاص لم يصدر عنهم شيء منها، بدرجة من الإتقان تجعل كشف التلاعب عسيرا على غير المتخصصين. ولا يقتصر خطر هذه التقنية على ما تنتجه من مضامين زائفة، بل يمتد إلى أثر أعمق يتمثل فيما يسمى عائد الكذاب؛ إذ يصبح بمقدور أي شخص أن ينكر تسجيلا حقيقيا يدينه بدعوى أنه مفبرك، مستغلا الشك العام الذي تزرعه هذه التقنيات. وبذلك لا يهدد التزييف العميق صدقية المعلومة فحسب، بل يقوض أساس الثقة في الدليل ذاته، بما يفتح بابا واسعا للتنصل من المسؤولية والإفلات من المساءلة.

ويكتسي البعد الانتخابي لظاهرة التضليل حساسية خاصة لارتباطه المباشر بنزاهة العملية الديمقراطية. فالحملات الانتخابية تشكل لحظة مفضلة لنشاط حملات التشويه الرقمي،

26 Vosoughi, S., Roy, D., & Aral, S. (2018). The Spread of True and False News Online. Science, 359(6380), 1146-1151.

27 France 24, op. cit.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

التي تستهدف التأثير في سلوك الناخبين عبر بث اتهامات غير مؤكدة أو تركيب تصريحات أو إشاعة معطيات مغلوطة حول المرشحين في توقيت يصعب فيه التصحيح. وتزداد خطورة هذه الحملات حين تتزامن مع صمت انتخابي يمنع الرد، أو حين تنشر في الساعات الأخيرة قبل الاقتراع. وقد فرض هذا الواقع على المشرع في عدد من الدول التفكير في آليات خاصة لحماية العملية الانتخابية من التلاعب الرقمي، وهو نقاش لا يزال في المغرب في طور التشكل، رغم تنامي الوعي بحجم التحدي الذي يطرحه التضليل على شفافية المنافسة السياسية ونزاهتها.

ولا تقتصر آثار التضليل على تشويه وقائع بعينها، بل تمتد إلى إضعاف بنيوي للثقة في المعلومة وفي المؤسسات. فحين يفقد المواطن القدرة على التمييز بين الصادق والكاذب، يميل إما إلى الشك المعمم الذي يطال كل مصدر، وإما إلى الانغلاق في فقاعته الرقمية التي تعزز قناعاته المسبقة. وفي كلتا الحالتين يتآكل الأساس المشترك الذي يقوم عليه النقاش العمومي السليم، وهو الاتفاق الأدنى حول وقائع مشتركة يمكن الانطلاق منها في الاختلاف. وقد نبه باحثون إلى أن هذا التآكل يهدد الديمقراطية في عمقها، لأنه يقوض شرط إمكانها المتمثل في وجود فضاء عمومي تتداول فيه الحجج على أرضية واقعية مشتركة[28].

ويتفاقم هذا الأثر في السياقات التي تتسم بضعف منسوب الثقة المؤسساتية مسبقا. فحين تكون الثقة في الإعلام الرسمي والمؤسسات الوسيطة متراجعة، يجد التضليل أرضا خصبة للانتشار، لأن المواطن يصبح أكثر استعدادا لتصديق السرديات البديلة التي تقدمها المصادر الرقمية غير الرسمية. وهذا ما يفسر الارتباط الوثيق بين أزمة الوساطة التي أشرنا إليها في المبحث الأول وبين قابلية الفضاء العمومي للاختراق التضليلي. فالظاهرتان وجهان لعملة واحدة؛ فضعف الوساطة المؤسساتية يفتح المجال أمام التعبئة الرقمية المشروعة كما يفتحه أمام التضليل المنظم على حد سواء.

وقد برزت في مواجهة هذا الواقع مبادرات للتحقق من الأخبار، اضطلعت بها هيئات إعلامية ومنظمات مجتمع مدني سعت إلى تفنيد الشائعات والمضامين المغلوطة الأكثر تداولا. غير أن نجاعة هذه المبادرات تظل محدودة أمام حجم التدفق المعلوماتي وسرعته؛ فبينما يستغرق التحقق من خبر زائف وقتا وجهدا، ينتشر هذا الخبر في دقائق ويصل إلى جمهوره المستهدف قبل أن يصدر التصحيح. يضاف إلى ذلك أن التصحيح نادرا ما يبلغ الجمهور ذاته الذي تلقى المعلومة الأصلية، كما أنه قد يفضي أحيانا إلى أثر عكسي يرسخ المعلومة الخاطئة بدل دحضها. ومن ثم فإن الرهان على التحقق اللاحق وحده يبقى قاصرا، ما لم يقترن بمقاربة وقائية تستهدف تعزيز القدرات النقدية للمتلقي وترسيخ ثقافة إعلامية رقمية تمكنه من التمييز بنفسه بين الغث والسمين.

ومن أخطر صور التضليل في الفضاء الرقمي المغربي ما يتصل بالسلوك المنسق غير الأصيل، حيث تتولى حسابات منظمة، يطلق عليها في الاستعمال الشائع وصف اللجان أو الذباب الإلكتروني، مهمة تضخيم مضامين بعينها أو إغراق النقاش العمومي بروايات موجهة، بما يخلق انطباعا زائفا عن حجم تأييد قضية ما أو رفضها. وتتجاوز هذه الممارسة الخبر الزائف المعزول نحو هندسة منظمة للرأي العام تستثمر منطق الانتشار السريع للمعلومة المثيرة[29]. ويضاف إلى ذلك بعد ناشئ بالغ الحساسية يتمثل في توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقنيات التزييف العميق في إنتاج صور ومقاطع مفبركة يصعب

28 Sunstein, C. R. (2017). #Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media. Princeton: Princeton University Press.

29 Vosoughi, op. cit.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

تمييزها عن الأصل، وهو ما ظهرت بوادره في محطات احتجاجية حديثة[30]. وتنذر هذه التطورات بدخول التضليل طورا جديدا يجعل من التحقق من صحة المضامين تحديا تقنيا ومعرفيا متزايد التعقيد.

وخلاصة هذا المطلب أن التضليل الرقمي ليس ظاهرة عرضية يمكن معالجتها بإجراءات ظرفية، بل هو ظاهرة بنيوية متجذرة في طبيعة الفضاء الرقمي ذاته وفي منطق اشتغال منصاته. وهو يطرح على الدولة والمجتمع تحديا مركبا يجمع بين البعد التقني والبعد القيمي والبعد القانوني. ولئن كانت المقاربات التقنية والتربوية ضرورية لمواجهته، عبر تطوير أدوات التحقق وتعزيز التربية الإعلامية، فإن البعد القانوني يبقى محوريا في رسم الحدود بين حرية التعبير المشروعة والتلاعب الضار. وهنا تطرح إشكالية مدى قدرة الإطار القانوني المغربي على مواجهة هذا التحدي دون المساس بالحقوق والحريات، وهو ما سنخصص له المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي لمواجهة التضليل بين حماية الحريات وضبط الفضاء الرقمي

تنطلق مقاربة الإطار القانوني المؤطر للفضاء الرقمي بالمغرب من المرجعية الدستورية التي تحدد المبادئ الناظمة للحقوق والحريات. فقد ضمن دستور 2011 في فصله الخامس والعشرين حرية الفكر والرأي والتعبير بكل أشكالها، وكرس في فصله السابع والعشرين حق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، وأكد في فصله الثامن والعشرين حرية الصحافة[31]. وتشكل هذه الفصول الأساس الذي ينبغي أن يقاس عليه أي تدخل تشريعي لضبط الفضاء الرقمي، إذ لا يجوز أن يفضي هذا الضبط إلى إفراغ الحقوق الدستورية من مضمونها. وهنا يكمن التوتر البنيوي الذي يطبع المنظومة برمتها، بين مقتضى حماية الحريات ومقتضى حماية النظام العام وحقوق الغير.

ويقتضي حسم هذا التوتر استحضار مبدأ التناسب الذي يحكم كل تقييد للحقوق والحريات. فالقاعدة المستقرة في الفقه الدستوري وفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان أن أي تقييد لحرية التعبير يجب أن يكون منصوصا عليه في القانون، وأن يستهدف غاية مشروعة كحماية النظام العام أو حقوق الغير، وأن يكون ضروريا ومتناسبا مع تلك الغاية. ومعنى ذلك أن مكافحة التضليل، وإن كانت غاية مشروعة في ذاتها، لا تبرر أي تقييد كيفما كان نطاقه، بل يلزم أن يقتصر التدخل على القدر الضروري وأن يحاط بضمانات تحول دون توظيفه في التضييق على النقد المشروع. وهذا المعيار هو المحك الذي ينبغي أن تقاس عليه نجاعة المنظومة الوطنية ومدى احترامها للتوازن المطلوب بين الأمن المعلوماتي وحرية التعبير.

ويأتي القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر في مقدمة النصوص المؤطرة لحرية التعبير. وقد شكل هذا القانون، الصادر سنة 2016، تطورا مهما حين كرس مبدأ عدم تقييد الحرية الصحفية بالعقوبات السالبة للحرية في جانب واسع منها[32]. غير أن هذا القانون وضع أساسا لتنظيم المؤسسات الصحفية المهنية، مما يجعل نطاق تطبيقه على المستعملين العاديين للشبكات الاجتماعية محل نقاش. فالمدون أو الناشط الرقمي الذي ينشر مضمونا إخباريا لا يندرج بالضرورة ضمن صفة الصحفي المهني، مما يخلق

30 Yabiladi, « من الهاشتاغات إلى الذكاء الاصطناعي: كيف تغيرت أساليب الاحتجاج في المغرب؟ », 26 septembre 2025.

31 الدستور المغربي، مرجع سابق.

32 القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.122 بتاريخ 10 غشت 2016، الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ 15 غشت 2016.

منطقة رمادية بشأن النظام القانوني الواجب تطبيقه عليه، ويفتح الباب أمام اللجوء إلى القانون الجنائي في غياب نص خاص ينظم النشر الرقمي الفردي.

وقد أحدث قانون الصحافة والنشر إلى جانب مقتضياته الموضوعية المجلس الوطني للصحافة بوصفه هيئة للتنظيم الذاتي للمهنة، تتولى منح بطاقة الصحافة المهنية والبت في الإخلالات بأخلاقيات المهنة. غير أن اختصاص هذا المجلس ينحصر في الصحفيين المهنيين والمؤسسات الإعلامية المنظمة، ولا يمتد إلى الجمهور الواسع من مستعملي الشبكات الاجتماعية الذين ينتجون مضامين إخبارية دون أن يكتسبوا صفة الصحفي. وهذا الحصر يكشف عن الفجوة الهيكلية في المنظومة؛ فبينما يخضع الصحفي المهني لإطار أخلاقي ومهني وتأديبي واضح، يبقى الناشر الرقمي الفردي في منطقة رمادية، لا يحميه نظام الصحافة الحمائي ولا يضبطه إطاره الأخلاقي، فيجد نفسه عرضة مباشرة لمقتضيات القانون الجنائي وحدها.

ولا تكتمل صورة المنظومة المؤسساتية دون استحضار الهيئات المتدخلة في ضبط الفضاء الإعلامي والرقمي. فالهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، بوصفها مؤسسة دستورية بمقتضى الفصل الخامس والستين بعد المائة من الدستور، تتولى السهر على احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية في الإعلام السمعي البصري[33]. غير أن اختصاصها ينحصر في القطاع السمعي البصري المنظم، ولا يمتد بصورة واضحة إلى المضامين المتداولة عبر المنصات الرقمية والشبكات الاجتماعية التي تظل خارج دائرة أي تنظيم قطاعي مخصص. ويتقاسم هذا المشهد المؤسساتي كل من اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، بحيث تتوزع الاختصاصات بين هيئات متعددة دون جهة مرجعية موحدة تتولى معالجة ظاهرة التضليل في كليتها، وهو ما يعمق التشتت المؤسساتي الموازي للتشتت التشريعي.

وفي هذا الفراغ النسبي، تبرز مقتضيات القانون الجنائي بوصفها الأداة التي يلجأ إليها في مواجهة بعض صور التضليل والتشهير الرقمي. فالقانون رقم 07.03 المتمم لمجموعة القانون الجنائي قد جرم الإخلالات الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، بما يشمل الولوج غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية والتلاعب بها[34]. كما تستعمل النصوص المتعلقة بالقذف والسب ونشر الأخبار الزائفة في متابعة بعض مستعملي الشبكات الاجتماعية. على أن إخضاع التعبير الرقمي للقانون الجنائي يثير تحفظات جدية، لأنه قد يفضي إلى تأثير ردعي على حرية التعبير، حين يخشى المستعملون المتابعة الجنائية على ما ينشرونه، بما قد يدفعهم إلى الرقابة الذاتية المفرطة التي تتنافى مع روح الحقوق الدستورية.

ويضاف إلى هذه النصوص القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي يشكل أداة مهمة في مواجهة صنف المعلومة الخبيثة المتمثل في استعمال المعطيات الشخصية الحقيقية للإضرار بالأفراد[35]. وقد أحدث هذا القانون اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي تتولى السهر على احترام مقتضياته والبت في الشكايات المتعلقة بانتهاك الخصوصية الرقمية. غير أن فعالية هذه الآلية تظل مرتبطة بمدى وعي المواطنين بحقوقهم وبقدرة

---

33 الفصل 165 من دستور 2011؛ والقانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.

34 القانون رقم 07.03 المتمم لمجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالإخلالات الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات.

35 القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/

اللجنة على مواكبة الحجم الهائل للمعطيات المتداولة في الفضاء الرقمي، وهو ما يطرح تحديات عملية حقيقية في التطبيق.

وعلى مستوى البنية التحتية الرقمية، جاء القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني ليؤسس لمنظومة حماية نظم المعلومات الخاصة بإدارات الدولة والهيئات العامة والخاصة، بما فيها البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية[36]. وقد عرف هذا القانون مفهوم الجرائم السيبرانية وحدد مسؤوليات الهيئات في حماية أنظمتها، وأناط بالسلطة الوطنية للأمن السيبراني، الممثلة في المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، مهمة الإشراف على هذا المجال. ويتصل هذا القانون بظاهرة التضليل من زاوية حماية الفضاء الرقمي من الهجمات والاختراقات التي قد تستهدف التلاعب بالمعطيات أو تعطيل الخدمات، لكنه لا يعالج بشكل مباشر مسألة المضامين المضللة، التي تبقى خارج نطاقه الأساسي.

وتشكل تجربة مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة المحطة الأبرز في محاولة المشرع المغربي التصدي المباشر لمضامين الفضاء الرقمي. فقد عرض هذا المشروع على المجلس الحكومي في مارس 2020، وتضمنت نسخته المسربة مقتضيات زجرية شملت عقوبات سالبة للحرية في حق من يدعو عبر هذه الشبكات إلى مقاطعة منتجات أو يروج لمحتوى يتضمن خبرا زائفا من شأنه المساس بسلامة المنتوجات أو النظام العام[37]. وقد قرئ المشروع بوصفه استجابة متأخرة لموجة المقاطعة الرقمية لسنة 2018 ولتنامي التعبئة عبر المنصات، أكثر منه معالجة متوازنة لظاهرة التضليل في ذاتها.

وسرعان ما اصطدم المشروع برفض مجتمعي واسع، إذ اعتبره قطاع عريض من المستعملين والفاعلين الحقوقيين والسياسيين محاولة لتكميم الأفواه والتضييق على حرية التعبير تحت غطاء مكافحة الأخبار الزائفة، خاصة لتزامن طرحه مع حالة الطوارئ الصحية[38]. وأمام هذا الرفض جرى التراجع عن المضي في مساره التشريعي. وتكمن الدلالة العميقة لهذه التجربة في كشفها عن المأزق الذي يواجه أي مقاربة زجرية شاملة لا تقوم على التشارك ولا تحترم معيار التناسب؛ فالتقنين الذي يستهدف التعبير الرقمي في ذاته، دون تمييز دقيق بين النقد المشروع والتلاعب الضار، محكوم عليه بفقدان المشروعية الاجتماعية حتى قبل أن يكتسب المشروعية القانونية.

وفي مقابل هذه النصوص ذات الطابع الضبطي، يقدم القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات أداة وقائية في مواجهة التضليل. فبتكريسه لمبدأ النشر الاستباقي للمعلومات العمومية، يسهم هذا القانون في تعزيز الشفافية وتقليص المساحة التي يتحرك فيها التضليل[39]. ذلك أن إتاحة المعلومة الرسمية الموثوقة في الوقت المناسب تشكل أنجع وسيلة لمواجهة الشائعات والروايات المغلوطة، لأنها تجفف منابعها وتمنح المواطن بديلا موثوقا. وبهذا المعنى يمثل هذا القانون مقاربة إيجابية تقوم على توفير المعلومة الصحيحة بدل الاكتفاء بزجر المعلومة الزائفة، وهي مقاربة تتسق مع روح حماية الحريات أكثر من المقاربة الزجرية.

---

36 القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 سنة 2020.

37 مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، عرض على المجلس الحكومي بتاريخ 19 مارس 2020 ولم يستكمل مساره التشريعي.

38 نورالدين الناصري، قراءة في مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي، كلية الحقوق بسطات، 2020.

39 القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 بتاريخ 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12 مارس 2018.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

بيد أن قراءة متأنية لهذه المنظومة تكشف عن جملة من الاختلالات البنيوية. يتعلق الاختلال الأول بتشتت النصوص وغياب إطار قانوني موحد ومتخصص في معالجة ظاهرة التضليل الرقمي، إذ تتوزع المقتضيات ذات الصلة بين قانون الصحافة والقانون الجنائي وقوانين حماية المعطيات والأمن السيبراني، دون رؤية منسجمة تحكمها. ويتصل الاختلال الثاني بالتقادم النسبي لبعض النصوص أمام التطور المتسارع للتقنيات الرقمية، بحيث تجد المقتضيات القائمة صعوبة في استيعاب ظواهر مستجدة كالتزييف العميق والتلاعب الخوارزمي. أما الاختلال الثالث فيكمن في غلبة المنطق الزجري على المنطق الوقائي والتربوي، بما يجعل المعالجة تنصب على آثار الظاهرة أكثر من أسبابها.

ويبرز التوتر الأعمق في صعوبة التوفيق بين منطقين متعارضين ظاهريا. فمنطق حماية الحريات يقتضي تضييق مجال التدخل التشريعي في التعبير الرقمي إلى أدنى حد، صونا للحق الدستوري في التعبير والإعلام. في حين أن منطق ضبط الفضاء يدفع نحو توسيع آليات الرقابة والزجر لحماية النظام العام وحقوق الأفراد من التضليل. والمعضلة أن الإفراط في المنطق الأول قد يترك الفضاء العمومي عرضة للتلاعب، بينما الإفراط في المنطق الثاني قد يتحول إلى ذريعة للتضييق على المعارضة والنقد المشروع تحت غطاء مكافحة الأخبار الزائفة. وهذا التوتر ليس خاصية مغربية، بل هو إشكال يواجه مختلف الديمقراطيات المعاصرة في تعاملها مع الفضاء الرقمي.

وتقدم التجربة المقارنة بعض المداخل الممكنة لتجاوز هذا التوتر. فقد اتجه الاتحاد الأوروبي عبر النظام المتعلق بالخدمات الرقمية إلى تحميل المنصات الكبرى مسؤوليات في التصدي للمضامين غير المشروعة وفي الشفافية بشأن آليات اشتغال خوارزمياتها، مع الحفاظ على ضمانات حرية التعبير[40]. وتكمن قيمة هذا التوجه في انتقاله من مساءلة المستعمل الفرد إلى مساءلة المنصة بوصفها فاعلا بنيويا في إنتاج الظاهرة وانتشارها، وهو ما يخفف الضغط على حرية التعبير الفردية ويوجه المسؤولية نحو الطرف الأقدر على الضبط. ويمكن لهذا النموذج أن يلهم المشرع المغربي في تطوير مقاربة متوازنة لا تجرم التعبير في ذاته بقدر ما تنظم البنية التي تتيح التضليل.

ويعزز هذا التوجه الأوروبي بعد تنظيمي مرن يقوم على التنظيم المشترك بين السلطات العمومية والمنصات والمجتمع المدني. فمدونة الممارسات المعززة لمكافحة التضليل لسنة 2022 وضعت التزامات طوعية على عاتق المنصات الكبرى تتعلق بالشفافية حول الإعلانات السياسية والتعاون مع هيئات التحقق من الأخبار وكشف السلوك المنسق غير الأصيل[41]. وتكمن قيمة هذا النموذج في تجاوزه ثنائية الزجر والإفلات نحو صيغة وسطى تشرك الفاعلين جميعا في تحمل المسؤولية دون أن تثقل كاهل حرية التعبير بعقوبات جنائية. ويقترن هذا البعد التنظيمي ببعد تربوي لا يقل أهمية، يتمثل في الاستثمار في التربية الإعلامية والرقمية بوصفها الأداة الأكثر استدامة في تحصين المواطن من التضليل، لأنها تنقل المعركة من ضبط المضمون بعد نشره إلى تكوين متلق نقدي قادر على تمييز الغث من السمين.

وإلى جانب النموذج الأوروبي العام، تقدم التجربة الفرنسية مدخلا تشريعيا أكثر تخصصا في مواجهة التضليل. فقد سنت فرنسا قانونا خاصا بمكافحة التلاعب بالمعلومة سنة

40 Reglement (UE) 2022/2065 du Parlement europeen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif a un marche unique des services numeriques (Digital Services Act).

41 Commission europeenne, Strengthened Code of Practice on Disinformation 2022, Bruxelles, juin 2022.

2018، استهدف أساسا حماية العمليات الانتخابية من حملات التضليل المنظمة[42]. ويتيح هذا القانون للقاضي الاستعجالي، خلال الفترات الانتخابية، الأمر بوقف انتشار ادعاءات أو نسب كاذبة من شأنها التأثير في نزاهة الاقتراع، وفق شروط دقيقة تحول دون التعسف في تقييد حرية التعبير. كما يفرض على المنصات الكبرى التزامات بالشفافية حول الإعلانات السياسية ومصادر تمويلها. ولئن أثار هذا القانون نقاشا حول مدى توافقه مع حرية التعبير، فإنه يقدم نموذجا لمقاربة تستهدف لحظة بعينها هي الاستحقاق الانتخابي، بدل سن تجريم عام فضفاض، وهو ما قد يستلهمه المشرع المغربي في معالجة البعد الانتخابي للتضليل.

وتكشف المقارنة مع هذه النماذج عن فجوة لافتة في المنظومة المغربية تتعلق بالبعد الانتخابي للتضليل. فالقانون المغربي، وإن جرم بعض صور التأثير في الناخبين عبر النصوص الانتخابية والجنائية، يفتقر إلى آلية متخصصة وسريعة لمواجهة حملات التضليل المنظمة خلال الحملات الانتخابية، على غرار المسطرة الاستعجالية الفرنسية. ومع تنامي دور المنصات الرقمية في تشكيل الرأي الانتخابي، يصبح هذا الفراغ مصدر قلق حقيقي على نزاهة الاستحقاقات، إذ يمكن لموجة من الأخبار الزائفة الموجهة أن تؤثر في توجهات الناخبين في لحظة حاسمة يصعب تدارك آثارها بعد فوات الأوان. ومن ثم فإن تطوير ضمانات خاصة بالفترة الانتخابية تحاط برقابة قضائية دقيقة تحول دون التعسف يمثل أحد المداخل ذات الأولوية في أي إصلاح قادم للمنظومة الوطنية.

وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة جملة من المداخل لإصلاح المنظومة الوطنية. يتمثل المدخل الأول في تطوير إطار قانوني منسجم يعالج ظاهرة التضليل الرقمي بصورة متكاملة، مع تعريف دقيق للمفاهيم يميز بين التعبير المشروع والتلاعب الضار، تفاديا للغموض الذي قد يستغل في التضييق. ويكمن المدخل الثاني في تعزيز المقاربة الوقائية القائمة على الشفافية والنشر الاستباقي للمعلومة وتقوية التربية الإعلامية الرقمية لدى المواطنين، وخاصة الشباب، بوصفها خط الدفاع الأول ضد التضليل. أما المدخل الثالث فيتصل بإشراك المنصات الرقمية في تحمل مسؤوليتها، عبر آليات تنظيمية تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يحفظ التوازن بين حرية التعبير وسلامة الفضاء العمومي.

خاتمة

انتهت هذه الدراسة إلى أن صعود الفضاء الرقمي قد أحدث تحولا عميقا في بنية التواصل السياسي بالمغرب، تجلى في بعدين متلازمين: إعادة تشكيل أنماط التعبئة من جهة، وتنامي ظاهرة التضليل من جهة أخرى. وقد تأكدت الفرضية الأولى التي انطلقت منها الدراسة، إذ بينت قراءة المسار الممتد من حركة 20 فبراير 2011 إلى احتجاجات جيل زد 212 سنة 2025 أن الفضاء الرقمي أفرز نموذجا جديدا للتعبئة يقوم على اللامركزية وغياب القيادة الهرمية والمجهولية والسرعة الفائقة والطابع الفردي المعمم للمشاركة، انسجاما مع منطق الفعل الترابطي الذي طوره بينيت وسيغربرغ. وهو نموذج يمنح الحركات قدرة تعبوية هائلة لكنه يجعلها في الوقت ذاته هشة وأقل قدرة على تحويل اللحظة الاحتجاجية إلى مكتسبات مستدامة.

كما تأكدت الفرضية الثانية المتعلقة بالتضليل الرقمي بوصفه الوجه المقابل لهذه الدينامية. فقد تبين أن البنية التقنية نفسها التي تتيح التعبئة المشروعة تفتح الباب أمام تدفق المضامين المضللة، وأن الظاهرتين تتغذيان معا من أزمة الوساطة المؤسساتية

42 Loi francaise n° 2018-1202 du 22 decembre 2018 relative a la lutte contre la manipulation de l'information, Journal officiel de la Republique francaise, 23 decembre 2018.

وتراجع الثقة في الإعلام التقليدي. وقد كشفت محطة احتجاجات 2025 عن تشابك التعبئة بالتضليل في معركة سرديات حول الحقيقة، بما يؤكد الطابع البنيوي للظاهرة الذي يتجاوز المعالجات الظرفية.

أما الفرضية الثالثة المتعلقة بقصور الاستجابة القانونية والمؤسساتية، فقد وجدت ما يؤكدها في تحليل الترسانة الوطنية. فقد تبين أن المشرع المغربي ظل يتفاعل مع تحولات الفضاء الرقمي بمنطق رد الفعل الزجري المتأخر، عبر نصوص متفرقة موروثة عن سياقات سابقة على الطفرة الرقمية، أكثر من بنائه لإطار استباقي متكامل ومتخصص. وقد جسد تعثر مشروع القانون 22.20 هذا القصور في أوضح صوره، حين كشف أن الانتقال من ضبط الإعلام المنظم إلى ضبط الفضاء الرقمي المفتوح يطرح معضلات دستورية وحقوقية لا يكفي لحلها استيراد المقاربة الزجرية الكلاسيكية. وهكذا يتأكد أن جوهر الإشكال ليس غياب النصوص بل غياب الانسجام والرؤية المتوازنة التي توفق بين حماية الحريات وصون سلامة النقاش العمومي.

وعلى المستوى القانوني، أبرزت الدراسة أن الترسانة المغربية، رغم تطورها الملحوظ عبر دستور 2011 وقانون الصحافة والنشر وقوانين حماية المعطيات والأمن السيبراني والحق في المعلومة، تظل موزعة بين منطقي حماية الحريات وضبط المجال، وتعاني من تشتت النصوص وتقادم بعضها وغلبة الطابع الزجري. وهو ما يكشف عن توتر بنيوي بين صون الحق الدستوري في التعبير ومواجهة التضليل، يتطلب إعادة التفكير في أدوات التنظيم على نحو متوازن.

وتفتح هذه الخلاصات آفاقا بحثية وعملية متعددة. فمن الناحية البحثية، تبقى الحاجة قائمة إلى دراسات ميدانية معمقة تقيس بدقة حجم التضليل في الفضاء الرقمي المغربي وآلياته وأثره في الرأي العام، بالاعتماد على مناهج تحليل المضامين والشبكات. ومن الناحية العملية، يتعين تطوير مقاربة متكاملة تجمع بين تحديث الإطار القانوني بما يحفظ التوازن بين الحرية والضبط، وتعزيز الشفافية والنشر الاستباقي للمعلومة، وترسيخ التربية الإعلامية الرقمية، وإشراك المنصات في تحمل مسؤوليتها وفق المعايير الدولية. وفي جميع الأحوال، يبقى الرهان الأكبر هو الحفاظ على الفضاء الرقمي بوصفه فضاء للتعبير الحر والمشاركة المواطنة، دون أن يتحول إلى ساحة مفتوحة للتلاعب بالرأي العام.

على أن خلاصات هذه الدراسة ينبغي أن تقرأ ضمن حدودها المنهجية. فهي دراسة وصفية تحليلية ذات طابع قانوني ونظري في المقام الأول، اعتمدت تحليل النصوص والمعطيات المتاحة والتجارب الاحتجاجية الموثقة، دون أن تستند إلى بحث ميداني كمي واسع يقيس مباشرة حجم التضليل ومساراته داخل المنصات المغربية وأثره الفعلي في سلوك الرأي العام. ويضاف إلى ذلك أن موضوع الدراسة بالغ التحول، إذ تتسارع التقنيات والممارسات بوتيرة تتجاوز إيقاع التحليل الأكاديمي، بما يجعل بعض الخلاصات قابلة للمراجعة مع كل محطة احتجاجية أو طفرة تقنية جديدة. كما أن صعود المضامين المولدة بالذكاء الاصطناعي والتزييف العميق يفتح جبهة ناشئة لم تتبلور معالمها القانونية والمعرفية بشكل تام بعد، وهو ما يستدعي تحيينا مستمرا لأدوات التحليل والتنظيم.

وفي ضوء هذه الحدود، تبدو التجربة المقارنة منجما للدروس أكثر منها قالبا جاهزا للاستنساخ. فالنموذج الأوروبي القائم على نقل المسؤولية من المستعمل الفرد إلى المنصة بوصفها فاعلا بنيويا، والتشريع الفرنسي الذي يحصر تدخله في اللحظة الانتخابية ويحيطه بالرقابة القضائية، يشيران معا إلى أن البديل الأجدى للتجريم الشامل يكمن في تنظيم البنية لا تكميم التعبير، وفي التدخل المحدد المحاط بالضمانات لا المنع الفضفاض. ويظل استلهام هذه الدروس مشروطا بملاءمتها للسياق المغربي وبانبنائها

على مقاربة تشاركية تستوعب درس مشروع القانون 22.20، حتى لا يتحول ضبط التضليل إلى أداة جديدة لتقييد الحريات التي من أجل حمايتها وجد التنظيم أصلا.
ولعل المفارقة الجوهرية التي تختزل هذا الموضوع تكمن في أن الأداة ذاتها التي وسعت من هامش الحرية والمشاركة هي التي تهدد بتقويض شروط النقاش العمومي السليم.
ومن ثم فإن التحدي المطروح على المغرب، كما على غيره من المجتمعات المعاصرة، ليس في الاختيار بين الفضاء الرقمي ونقيضه، بل في بناء حكامة رقمية ديمقراطية تستثمر إمكاناته التحررية وتحصن مجاله العمومي من اختلالاته، بما يجعل من الثورة الرقمية رافعة للمشاركة لا أداة لتفكيك الثقة

❖ المراجع

أولا: النصوص القانونية والتنظيمية

- دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.
- القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.122 بتاريخ 10 غشت 2016، الجريدة الرسمية عدد 6491.
- القانون رقم 07.03 المتمم لمجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالإخلالات الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات.
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009.
- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الظهير الشريف رقم 1.18.15 بتاريخ 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية عدد 6655.
- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 سنة 2020.
- القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.
- مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، 2020 (لم يستكمل مساره التشريعي).
- Reglement (UE) 2022/2065 du Parlement europeen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif a un marché unique des services numeriques (Digital Services Act).
- Loi francaise n° 2018-1202 du 22 decembre 2018 relative a la lutte contre la manipulation de l’information, JORF, 23 decembre 2018.

ثانيا: المؤلفات والمراجع الفقهية

- الناصري، نورالدين. (2020). قراءة في مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي. كلية الحقوق، سطات.
- مركز دراسات الوحدة العربية. حركة 20 فبراير في المغرب: دراسة في سياقات التعبئة وبنية الحركة. بيروت.
- Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2013). The Logic of Connective Action. Cambridge : Cambridge University Press.
- Castells, M. (2009). Communication Power. Oxford : Oxford University Press.

- Castells, M. (2012). Networks of Outrage and Hope : Social Movements in the Internet Age. Cambridge : Polity Press.
- Gerbaudo, P. (2012). Tweets and the Streets : Social Media and Contemporary Activism. London : Pluto Press.
- Habermas, J. (1991). The Structural Transformation of the Public Sphere (T. Burger, Trans.). Cambridge, MA : MIT Press. (Ouvrage original 1962).
- Norris, P. (2001). Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide. Cambridge : Cambridge University Press.
- Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. New York: Penguin Press.
- Sunstein, C. R. (2017). #Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media. Princeton: Princeton University Press.
- Tufekci, Z. (2017). Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest. New Haven: Yale University Press.
- Wolton, D. (1997). Penser la communication. Paris: Flammarion.

ثالثا: المقالات العلمية

- Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social Media and Fake News in the 2016 Election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211-236.
- Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2012). The Logic of Connective Action. Information, Communication & Society, 15(5), 739-768.
- Habermas, J. (2022). Reflections and Hypotheses on a Further Structural Transformation of the Political Public Sphere. Theory, Culture & Society, 39(4), 145-171.
- Vosoughi, S., Roy, D., & Aral, S. (2018). The Spread of True and False News Online. Science, 359(6380), 1146-1151.

رابعا: التقارير والمصادر الدولية

- DataReportal, We Are Social & Meltwater. (2025). Digital 2026 : Morocco.
- Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policymaking. Strasbourg : Conseil de l'Europe, DGI (2017)09.
- European Commission. (2022). Strengthened Code of Practice on Disinformation 2022. Brussels.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

خامسا: المصادر الصحفية والإلكترونية

- France 24. (30 septembre 2025). Generation Z 212 et les manifestations au Maroc.
- Al Jazeera. (2 octobre 2025)..
- Yabiladi. (26 septembre 2025).